

ملخص بيان المعلومات



التجاري وفابنك

إصدار سندات تابة لعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر و إلغاء أداء مبالغ ال فوائد بمبلغ إجمالي قدره 500 000 000 درهم

الشطر "B" لا مدرج	الشطر "A" لا مدرج	
الحد الأقصى	500 000 000 درهم	500 000 000 درهم
عدد السندات	5 000 سند تابعي	5 000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100 000 درهم	100 000 درهم
الأجل	أجل لا محدود	أجل لا محدود
سعر الفائدة	قابل للمراجعة سنويا، اعتمادا على سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 5 دجنبر 6102 أي 2,26%. تضاف إليه علاوة المخاطرة، أي ما بين 3,76% و 3,96% بالنسبة للسنة الأولى.	سعر فائدة قابل للمراجعة كل 02 سنة، اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة لأجل 20 سنة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 5 دجنبر 2016 أي 3,73%. تضاف إليه علاوة المخاطرة، أي ما بين 5,53% و 5,73%.
علاوة المخاطرة	بين 170 و 150 نقطة أساس	بين 180 و 200 نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية (أنظر ترتيب الأولويات في القسم « VIII.2. طرق التخصيص »)	مناقصة على الطريقة الفرنسية (أنظر ترتيب الأولويات في القسم « VIII.2. طرق التخصيص »)
قابلية تداول السندات	قابلية لا تداول بال تراضي	قابلية لا تداول بال تراضي

فترة الاكتتاب: من 14 إلى 16 دجنبر 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على مستثمرين مؤهلين خاضعين للقانون المغربي كما هم محددين في هذا البيان للمعلومات.

الهيئة الاستشارية
Attijari Finances Corp.



الهيئة المكلفة بتسجيل العملية
Attijari Intermédiation



الهيئة المكلفة بالتوظيف



تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعنبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 والصادر في 21 شتنبر 1993 والمتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو العموم إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها كما تم تعديله وتبنيه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 7 دجنبر 6102 تحت المرجع VI/EM/35/2016.

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 7 دجنبر 2016 بالتأشير على البيان الخاص بالمعلومات الخاص بإصدار سندات تابعة ذات تابعة ذات أجل لا محدود لمجموعة التجاري وفا بنك

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، تم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى أن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود يخضع لمخاطر انخفاض القيمة الإسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد

يوضع بيان المعلومات رهن تصرف العموم حسب الكيفيات التالية :

✓ في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدارالبيضاء.
الهاتف : 05.22.29.88.88 ؛

✓ في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدارالبيضاء.
الهاتف: 05.22.47.64.35 .

كما يوضع بيان المعلومات رهن إشارة العموم الموقع الإلكتروني لمجلس القيم المنقولة (www.ammc.ma) .
وبمقر بورصة الدار البيضاء

1. أهداف العملية

يواصل التجاري وفابنك تنفيذ استراتيجيته التتموية :

- على الصعيد الدولي، لاسيما من خلال :
 - ✓ مواصلة تعزيز حضوره في المغرب العربي وتطوير أنشطته في وسط وغرب إفريقيا ؛
 - ✓ إطلاق المرحلة الثانية من التطور الإفريقي للمجموعة من خلال التواجد في بعض الدول الناطقة بالإنجليزية وذات مؤهلات قوية ؛
- على الصعيد المحلي من خلال تعميم التعامل البنكي وتمويل المشاريع الكبرى للمملكة وتمويل خدمات التقسيط عبر قروض السكن وتجهيز الأسر.
ويكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :
 - تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 ونسبة ملاءة التجاري وفابنك ؛
 - تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي.
- طبقاً للدورية رقم 14/G/2013 بنك المغرب ، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن :
 - الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1 بالنسبة للمبلغ المحصل من إصدار السندات التابعة ذات أجل لامحدود ؛
 - الأموال الذاتية من الفئة 2 بالنسبة للمبلغ المحصل من إصدار السندات التابعة لأجل محدد ؛

11. بنية العرض

- يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 5 000 سند تابعي بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 500 000 000 درهم، موزعا كما يلي :
- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 20 سنة وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، ويسقف قدره 500 000 000 درهم بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
 - ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، ويسقف قدره 500 000 000 درهم بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم لشطرين مبلغ 500 000 000 درهم.
- ويخصص هذا الإصدار للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي : هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الشركات المالية¹، مؤسسات الائتمان وشركات التأمين وإعادة التأمين وصندوق الإيداع والتدبير وهيئات المعاشات والتقاعد.
- ويهدف اقتصار هذا الاكتتاب على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي إلى تسهيل تدبير الاكتتابات في السوق الأولية. علما أن كل مستثمر يرغب في شراء السندات يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

¹ المشار إليها في المادة 20 من القانون رقم 12-130 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، شريطة احترام مقتضيات التشريعية والتنظيمية أو النظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة للتجاري وفابنك

تتبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، تم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى أن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود يخضع لمخاطر انخفاض القيمة الإسمية للسندات والغاء أداء الفوائد².

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 20 سنة، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة، مع إمكانية تسديد مبكر، بعد السنة الخامسة والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب.
فترة الاكتتاب	من 14 إلى 16 دجنبر 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	23 دجنبر 2016
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية (أنظر ترتيب الأولويات في القسم « VIII.2. طرق التخصيص » أسفله) .

انظر الجزء السابع المتعلق بالمخاطر في القسم "المخاطر المترتبة بالسندات التابعة لأجل لا محدود"²

بالنسبة ل 20 سنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 20 سنة والمحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 5 دجنبر 6102 أي 3,73% . تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 180 و 200 نقطة أساس، أي ما بين 5,53% و 5,73% .

وبعد مرور 20 سنة الأولى وبالنسبة لكل 20 سنة، يساوي السعر المرجعي السعر لأجل 20 سنة المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 20 سنة بخمسة أيام عمل على الأقل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 180 و 200 نقطة أساس (يتم تحديدها في ختام فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات و لبورصة الدار البيضاء داخل أجل 5 أيام عمل في البورصة على الأقل قبل التاريخ السنوي.

علاوة المخاطرة

بين 180 و 200 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 23 دجنبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 23 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال .

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما عقب طلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤدي مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود.

في حالة إلغاء أداء الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود وبورصة الدار البيضاء بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية تحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أدائها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه :

و ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر".

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أداها 5 سنوات ("ركبمل ديستل" رظن ا).

التسديد المبكر

يمنع على التجاري وفانك القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المبكر للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المبكر إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مبكر (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أداها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المبكر فور اتخاذ قرار التسديد المبكر مع تنكير داخل أجل أدناه ستون يوما قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المبكر الكلي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة **CET 1** الدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من **6,0%**، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

يمنع على التجاري وفانك إجراء الشراء الاسترادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». ويتعين على المصدر إخبار كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بكل مسطرة محتملة للشراء الاسترادي عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفانك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفانك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفانك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفانك، تابعا للديون الأخرى.

تخفض قيمة السندات³ كلما أصبحت نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% على أساس فردي أو موطن. وتخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (نيجب إدخال دعج)⁴

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا واحدا، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 10 دراهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتنميه بالقانون 05-20) .

وعند نهاية كل فترة نصف سنوية (تواريخ إصدار نسبة الملاءة النصف السنوية) أو بتاريخ حساب استثنائي أو وسطي بطلب من المؤسسة الوصية على القطاع، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% على أساس فردي أو موطن. لهذا الغرض، سيرخص التجاري وفانك على احترام متطلبات بنك المغرب في مجال التصريح بنسبة الملاءة عبر إصداراته النصف السنوية للدعامة III (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) مما يضمن شفافية الإفصاح المالي. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى المؤسسة الوصية على التقنين. ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة CET1 ونسبة الملاءة)، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وهكذا، ستقوم مؤسسة الإصدار بعد موافقة قبلية من مجلسها الإداري بنشر نسبة ملاءتها في أفق 18 شهرا. وسيتم هذا النشر عند كل حصر للحسابات أو في تاريخ وسيط في حالة وقوع حدث ملحوظ يؤثر على النسب التنظيمية.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب لواء هيئة المغربية لسوق الرسامي على الفور بذلك وتوجيه إشعار لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل بالبورصة يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفانك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية خفض القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الإسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا التقييم.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

وفي حالة انخفاض وارتداد فاع القيمة الاسمية للسندات، يتعين على
خبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل. المصدر إ

³ سيسمح أي انخفاض محتمل في القيمة الإسمية للسندات للتجاري وفانك بتسجيل عائد استثنائي سيرفع من صافي أرباحه مما سيحسن من أمواله الذاتية.

<p>تداول بال تراضي</p> <p>لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين.</p>	<p>تداول السندات</p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p>بند التماثل</p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.</p> <p>بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.</p> <p>سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. 	<p>رتبة الاقتراض</p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p>ضمان استعادة الاموال</p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p>التصنيف</p>
<p>بموجب السلطات المخولة له من طرف المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 6 دجنبر 2016، وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة التجاري وفابنك مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة ل شطري هذا الإصدار الذين تم تجميعهم في كتلة وحيدة.</p> <p>علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	<p>تمثيل كتلة حاملي السندات</p>
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p>القانون المطبق المحكمة المختصة</p>

تحليل أهم أركان الحصيلة (بالنسبة IX.5) ونسبة الملاءة على مستوى القسم (1) CET يتم تقديم التطور التاريخي لنسبة الأموال الذاتية الأساسية⁴

المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا VIII التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة و في الفصل السابع - القسم VIII.2.2 للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم محدود (بالنسب للنسب على أساس حسابات الشركة).

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من تابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة، مع إمكانية تسديد مبكر، بعد السنة الخامسة والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع سابق إنذار بـ خمس سنوات على الأقل
فترة الاكتتاب	من 14 إلى 16 دجنبر 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	23 دجنبر 2016
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية (أنظر ترتيب الأولويات في القسم « VIII.2. طرق التخصيص » أسفله) .
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الاسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 5 دجنبر 6102 أي 2,26% . تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 150 و 170 نقطة أساس، أي ما بين 3,76% و 3,96% . وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل على الأقل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 150 و 170 نقطة أساس (يتم تحديدها في ختام فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات 5 أيام عمل على الأقل قبل التاريخ السنوي.
طريقة حساب السعر المرجعي	يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : $(((\text{السعر الحسابي} + 1) ^ (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *) - 1) \times k / 360 ;$ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

بين 150 و 170 نقطة أساس	علاوة المخاطرة
<p>تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 23 دجنبر من كل سنة.</p> <p>ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل بالبورصة قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر.</p>	<p>تاريخ تحديد أسعار الفائدة</p>
<p>تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 23 دجنبر من كل سنة.</p> <p>ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 23 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.</p> <p>ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال .</p> <p>ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما عقب طلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤدي مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود.</p> <p>في حالة إلغاء أداء الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود وبورصة الدار البيضاء بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية تحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.</p> <p>ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.</p> <p>ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أدائها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه :</p> <p>و ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية</p> <p>القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي</p> <p>يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر".</p>	<p>الفوائد</p>
<p>يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات ("ركبمل ديديستل" رظنأ).</p>	<p>تسديد رأس المال</p>

يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المبكر للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار. ويعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المبكر إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مبكر (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المبكر فور اتخاذ قرار التسديد المبكر مع تنكير داخل أجل أدناه ستون يوما قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المبكر الكلي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة **CET 1** الدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من **6,0%**، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

يمنع على التجاري وفابنك إجراء الشراء الاستردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». ويتعين على المصدر إخبار كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بكل مسطرة محتملة للشراء الاستردادي عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى.

تخفض قيمة السندات⁵ كلما أصبحت نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% على أساس فردي أو موطن. وتخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (نيجب إدخال دعج)
6 (الجد بائي) الاعطاء تبارب المفعو

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا واحدا، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 10 دراهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتنميه بالقانون 05-20) .

وعند نهاية كل فترة نصف سنوية (تواريخ إصدار نسبة الملاءة النصف السنوية) أو بتاريخ حساب استثنائي أو وسطي بطلب من المؤسسة الوصية على القطاع، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% على أساس فردي أو موطن. لهذا الغرض، سيرخص التجاري وفانك على احترام متطلبات بنك المغرب في مجال التصريح بنسبة الملاءة عبر إصداراته النصف السنوية للدعامة III (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) مما يضمن شفافية الإفصاح المالي. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى المؤسسة الوصية على التقنين. ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة CET1 ونسبة الملاءة)، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وهكذا، ستقوم مؤسسة الإصدار بعد موافقة قبلية من مجلسها الإداري بنشر نسبة ملاءتها في أفق 18 شهرا. وسيتم هذا النشر عند كل حصر للحسابات أو في تاريخ وسيط في حالة وقوع حدث ملحوظ يؤثر على النسب التنظيمية.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل بالبورصة يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفانك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية خفض القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الإسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا التقييم.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

وفي حالة انخفاض وارتداد القيمة الاسمية للسندات، يتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

⁵ سيسمح أي انخفاض محتمل في القيمة الإسمية للسندات للتجاري وفانك بتسجيل عائد استثنائي سيرفع من صافي أرباحه مما سيحسن من أمواله الذاتية.

<p>ية داول بال تراض</p> <p>داول هذه السندات يقتصر حصريا على المصد ت ثمرين المؤه ل بين</p>	<p>تداول السندات</p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p>بند التماثل</p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.</p> <p>بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السنوية التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.</p> <p>سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :</p> <ul style="list-style-type: none"> القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ <p>المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.</p>	<p>رتبة الاقتراض</p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p>ضمان استعادة الاموال</p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p>التصنيف</p>
<p>بموجب السلطات المخولة له من طرف المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 6 دج ن بر 2016، وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة التجاري وفابنك مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة ل شطري هذا الإصدار الذين تم تجميعهم في كتلة وحيدة.</p> <p>علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	<p>تمثيل كتلة حاملي السندات</p>
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p>القانون المطبق المحكمة المختصة</p>

تحليل أهم أركان الحصيلة (بالنسبة للنسب على أساس موطد) وعلى (IX.5) ونسبة الملاءة على مستوى القسم (CET 1) يتم تقديم التطور التاريخي لنسبة الأموال الذاتية الأساسية 6 المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود (بالنسب للنسب على أساس حسابات VIII التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة و في الفصل السابع - القسم VIII.2.2 مستوى القسم الشركة).

١٧. الجدول الزمني للعملية

التاريخ	المرحلة	الترتيب
07/12/2016	تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
07/12/2016	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة للإعلانات القانونية	2
14/12/2016	فتح فترة الاكتتاب	3
16/12/2016	إغلاق فترة الاكتتاب	4
23/12/2016	التسديد/التسليم	5
23/12/2016	نشر نتائج العملية في صحيفة للإعلانات القانونية	6

الفصل الثاني : نبذة عامة عن التجاري وفا بنك

1. معلومات ذات طابع عام

التجاري وفا بنك	اسم الشركة
2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء 20 000	المقر الرئيسي
الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25	الهاتف/ الفاكس
www.attijariwafabank.com	الموقع الإلكتروني
شركة مساهمة ذات مجلس إدارة	الشكل القانوني
1911	تاريخ التأسيس
31 ماي 2060 (99 سنة)	مدة حياة الشركة
س.ت 333 بالدار البيضاء	السجل التجاري
من 1 يناير إلى 31 دجنبر	السنة المالية للشركة

«تهدف الشركة للقيام ، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالقروض والعمولات، وبصفة عامة ، مع مراعاة القيود الناجمة عن مقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر ، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري :

- تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى ، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد ، قابلة للتسديد عند الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛
 - خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تتجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات.
 - منح القروض بمختلف أشكالها ، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسيقات على مداخيل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية.
 - استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل وديعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات و الضمانات وقسيمات الفوائد أو الريعيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛
 - قبول أو تحويل كل الإرصادات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛
 - القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الريع أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛
 - القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛
 - أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعه ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.
- وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»

رأسمال الشركة قبيل هذه العملية 2 035 272 260 درهم محرر بالكامل ، مكون من 203 527 226 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم.

الوثائق القانونية يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.

باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 بتنفيذ ظهير شريف صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتنظيمه بموجب القانون رقم 12-78-05-20 ؛

بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛

باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 88-499 صادر في 27 يوليوز 1998 ومعدل بموجب قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1960 صادر في 30 أكتوبر 2001. وتم تعديل هذا الأخير بواسطة تعديل يونيو 2004 ودخل حيز التنفيذ في 22 نونبر 2004 وكذا القرار رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 ؛
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بالمعلومات المطلوبة للأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور للاكتتاب في سندات كما تم تعديله وتنظيمه بموجب القانون رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 ؛
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 822-08 والصادر في 14 أبريل 2008 ؛
- منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- ظهير شريف 3-95-1 صادر في 24 شعبان 1415 بتنفيذ القانون رقم 35-94. المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
- ظهير شريف رقم 246.96.1 صادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 96.35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
- ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتنظيمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛
- منشور بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادرة في 30 يناير 1996 المتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي.

يخضع التجاري وفا بنك ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).

النظام الجبائي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة في
حالة نزاع

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة⁷

إلى غاية 30 يونيو 2016، يقدر رأسمال التجاري وفابنك بمبلغ 2 035 272 260 درهم، موزع على 203 527 226 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		157 041 206	77,16%	77,16%
1-1 مجموعة الشركة الوطنية للاستثمار		97 433 137	47,87%	47,87%
الشركة الوطنية للاستثمار	زاوية زنقة الجزائر و زنقة ديوم - الدار البيضاء	97 360 260	47,84%	47,84%
فروع مختلفة للشركة الوطنية للاستثمار	غير مطبقة*	72 877	0,04%	0,04%
2-1 شركات التأمين		33 289 107	16,36%	16,36%
مجموعة التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين	16، زنقة ابو عنان - الرباط	15 597 202	7,66%	7,66%
الملكية المغربية للتأمين- الوطنية	83، شارع الجيش الملكي - الدار البيضاء	2 683 942	1,32%	1,32%
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	13 456 468	6,61%	6,61%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	1 551 495	0,76%	0,76%
3-1 مؤسساتيون آخرون		26 318 962	12,93%	12,93%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	3 576 531	1,76%	1,76%
وفا كورب	42، شارع عبد الكريم الخطابي - الدار البيضاء	58 466	0,03%	0,03%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	4 405 769	2,16%	2,16%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	7 860 780	3,86%	3,86%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	10 417 416	5,12%	5,12%
2- مساهمون أجانب		10 715 614	5,26%	5,26%
سانتوسا هولدينغ	باسيرو دو لا كاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 715 614	5,26%	5,26%
3- أسهم حرة		35 770 406	17,58%	17,58%
هبات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و آخرون	غير مطبقة*	31 854 181	15,65%	15,65%
موظفو البنك	غير مطبقة*	3 916 225	1,92%	1,92%
المجموع		203 527 226	100,00%	100,00%

المصدر : التجاري وفابنك -

⁷ باتت الشركة الوطنية للاستثمار المساهم المرجعي في رأسمال التجاري وفا بنك في حدود 47,84 % ، نتيجة بالأساس لعملية دمج الشركة الوطنية للاستثمار لمجموعة أونا في 31 دجنبر 2010.

III. المجلس الإداري لمجموعة التجاري وفا بنك

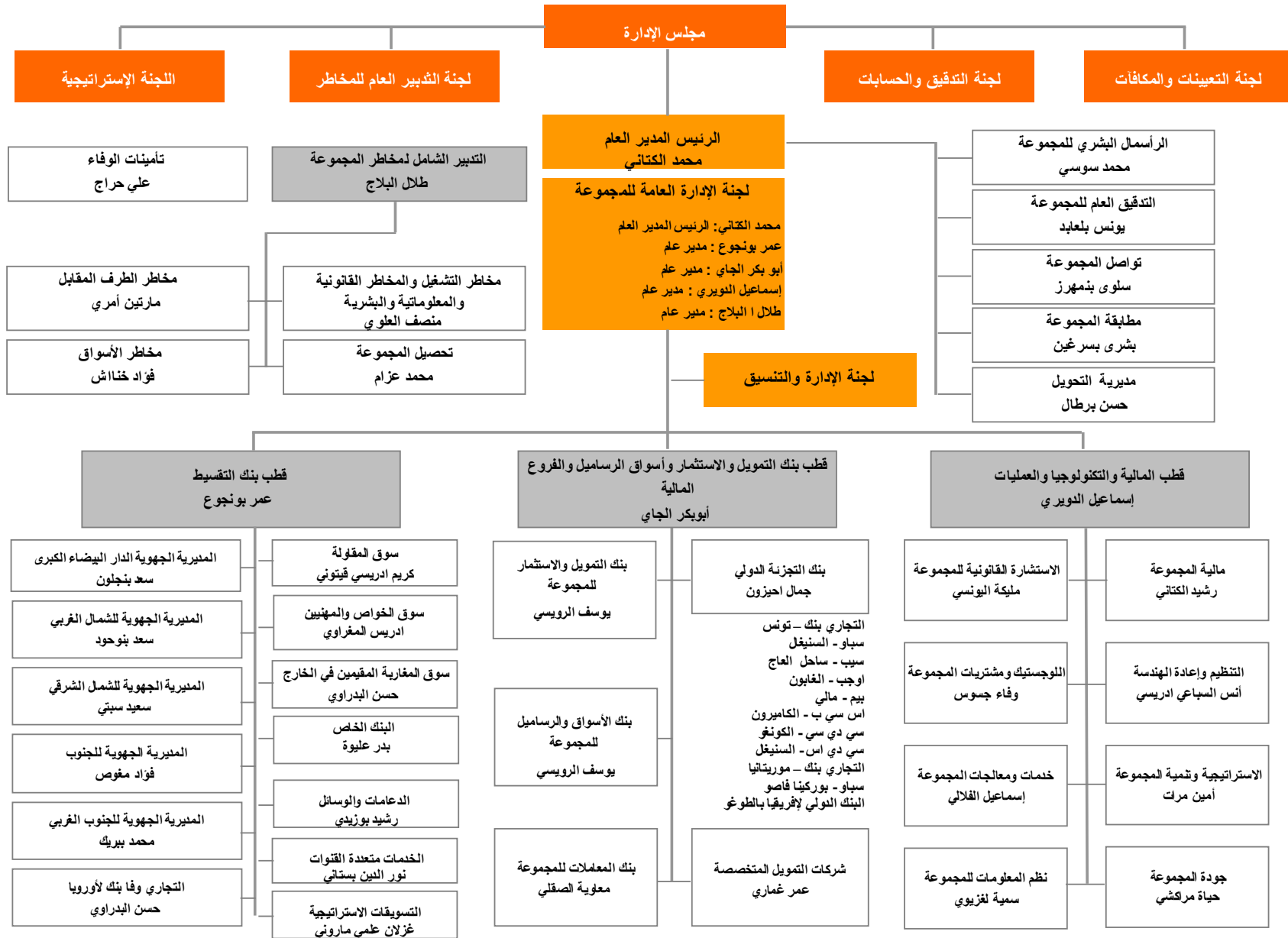
إلى غاية 30 يونيو 2016، يشرف على التجاري وفا بنك مجلس إداري يتكون من 10 أعضاء ويترأسه السيد محمد الكتاني

أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ التعيين*	انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد الكتاني رئيس المجلس الإداري	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2019
السيد أنطونيو إسكاميز توريس نائب الرئيس، مستشار مدير عام سيجر	2012	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2017
يمثلها السيد محمد منير المجيدي الرئيس المدير العام	2015	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2020
الشركة الوطنية للاستثمار يمثلها السيد حسن الورياغلي الرئيس المدير العام	2011	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2016
السيد خوسي ريج عضو مجلس الإدارة، مدير عام مساعد سانتوسا هولدينغ	2012	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2017
السيد عابد يعقوبي سوسان عضو مجلس الإدارة، رئيس مجموعة التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين	2011	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2016
السيد أدو أولسيسي سانطونيا عضو مجلس إدارة مستقل	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2019
مجموعة سانظندير يمثله السيد مانويل فاريلا مدير عام مساعد	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2019
السيد عبد المجيد التزلاوي عضو مجلس الإدارة،	2015	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2016
السيد أيمن تود عضو مجلس الإدارة،	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021
السيدة وفاء جسوس كاتبة المجلس	2000	-

المصدر : التجاري وفا بنك - * تعيين أو تجديد مدة الانتداب

IV. أجهزة التسيير

قبل إجراء هذه العملية ، يتوزع الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك على النحو التالي :



V. نشاط التجاري وفابنك

1.V. تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء حسب أنواع القروض على الشكل التالي :

التطور النصف الأول 15/16	التطور النصف الأول 2016	التطور 15/14	التطور 14/ 13	2015	2014	2013	
-12,4%	30 689	4,2%	4,0%	35 049	33 640	32 342	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)
-30,6%	7 656	37,4%	51,8%	11 025	8 023	5 287	عند الطلب
-4,1%	23 033	-6,2%	-5,3%	24 025	25 618	27 056	لأجل
5,6%	173 383	-4,1%	1,1%	164 250	171 287	169 459	حقوق على الزبناء (C2)
5,4%	51 718	-5,8%	4,5%	49 066	52 092	49 844	قروض الخزينة وللاستهلاك
1,9%	55 635	-5,2%	5,3%	54 607	57 607	54 733	قروض للتجهيز
1,8%	55 574	0,1%	-2,8%	54 570	54 542	56 125	القروض العقارية
>100,0%	5 794	2,1%	-60,2%	1 652	1 617	4 064	القروض الأخرى
0,0%	0	Ns	88,5%	-	1 059	562	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-2,3%	2 982	0,9%	15,0%	3 051	3 025	2 630	الحقوق معلقة الأداء صافية من المون
28,8%	1 680	-3,1%	-10,4%	1 304	1 346	1 501	فوائد مستحقة للاستلام
2,4%	204 072	-2,7%	1,5%	199 300	204 927	201 801	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفابنك - حسابات مجمعة

إلى غاية 30 يونيو 2016، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك 204,1 مليار درهم، بتطور نسبته 2,4% مقارنة مع متم دجنبر 2015. ويفسر هذا التطور بتحسين جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 5,6% ليصل إلى حوالي 173,4 مليار درهم مع متم يونيو 2016، مما سمح بتعويض انخفاض الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 12,4% (- 4,4 مليار درهم) في الفترة موضوع الدراسة.

برسم السنة المالية 2015، انخفض جاري قروض التجاري وفابنك إلى 2,7% مقارنة مع سنة 2014، ليلبغ حوالي 199,3 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع جاري الديون على الزبناء بنسبة 4,1% (- 7,0 مليار درهم) ليصل إلى 164,3 مليار درهم مع متم سنة 2015. وتم الحد نسبيا من هذا التراجع بفعل ارتفاع الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 4,2% بفعل ارتفاع جاري الديون عند الطلب بنسبة 37,4% (+ 3 مليار درهم) مقابل تراجع جاري الديون لأجل بنسبة 6,2% (- 1,6 مليار درهم) في سنة 2015.

في سنة 2014، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك 204,9 مليار درهم، بتطور نسبته 1,5% مقارنة مع متم سنة 2014. ويعزى هذا التطور أساسا لتحسين جاري الديون على الزبناء بنسبة 1,1% ليصل إلى 171,3 مليار درهم مع متم سنة 2014، مع تطور الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 4,0%.

2.V. تطور الودائع

تطور جاري وودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي :

التطور النصف الأول 15/16	النصف الأول 2016	التطور 15/14	التطور 14/ 13	2015	2014	2013	
-18,6%	24 327	-28,1%	-23,1%	29 870	41 530	53 993	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
-48,1%	6 373	90,2%	1,5%	12 281	6 456	6 360	عند الطلب
2,1%	17 955	-49,9%	-26,4%	17 589	35 075	47 633	لأجل
2,4%	205 854	5,4%	9,5%	200 959	190 720	174 135	ديون تجاه الزبناء (D2)
1,9%	124 613	5,4%	10,3%	122 338	116 123	105 260	حسابات عند الطلب دائنة
1,6%	26 298	3,3%	6,8%	25 875	25 049	23 464	حسابات الادخار
-1,8%	42 733	7,4%	8,7%	43 521	40 515	37 271	ودائع لأجل
35,8%	11 273	1,0%	13,6%	8 303	8 221	7 239	حسابات دائنة أخرى
1,6%	937	13,7%	-9,9%	922	812	901	فوائد مستحقة للأداء
-0,3%	230 181	-0,6%	1,8%	230 829	232 250	228 128	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

والى غاية متم النصف الأول من 2016، بلغت وودائع الزبناء حوالي 205,9 مليار درهم، بتطور نسبته 2,4% مقارنة مع متم دجنبر 2015. وسجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 18,6%، ليبلغ حوالي 24,3 مليار درهم إلى غاية 30 يونيو 2016.

في سنة 2015، بلغت وودائع الزبناء حوالي 201 مليون درهم، بارتفاع نسبته 5,4% (+ 10,2 مليار درهم) مقارنة مع متم سنة 2014، أساسا بفعل ارتفاع الحسابات الدائنة عند الطلب بنسبة 5,4% (+ 6,2 مليار درهم) لتصل لحوالي 122 مليار درهم مع متم سنة 2015 وتطور حسابات الادخار بنسبة 3,3% (+ 826 مليون درهم) لتتجاوز 26 مليار درهم مع متم دجنبر 2015 وارتفاع الودائع لأجل بنسبة 7,4% (+ 3 مليار درهم) لتتجاوز 44 مليار درهم مع متم سنة 2015. من ناحية أخرى، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 28,1% (- 11,7 مليار درهم) ليبلغ حوالي 30 مليار درهم مع متم سنة 2015. ويفسر هذا التطور أساسا بانخفاض الودائع لأجل بنسبة 49,9% (- 17,6 مليار درهم).

وبرسم سنة 2014، بلغت الديون على الزبناء 190,7 مليار درهم، بارتفاع نسبته 9,5% مقارنة مع سنة 2013 وسجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 23,1% ليبلغ 41,5 مليار درهم مع متم سنة 2014. وظل تراجع جاري الودائع لأجل بنسبة 26,4% (- 12,6 مليار درهم) السبب الرئيسي لهذا الارتفاع.

VI. القوائم التركيبية للحسابات المجمعة للتجاري وفا بنك

1.VI. الحصيلة 2013 - النصف الأول 2016

الأصول	2013	2014	2015	النصف الأول 2016
القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	7 594 415	4 005 381	5 576 214	9 380 218
ديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة	32 342 391	33 640 290	35 049 487	30 688 639
تحت الطلب	5 286 629	8 022 540	11 024 654	7 655 529
لأجل	27 055 762	25 617 750	24 024 833	23 033 111
حقوق على الزبناء	168 897 359	170 228 295	164 250 424	173 382 954
قروض الخزينة وقروض الإستهلاك	50 594 031	52 671 726	49 066 222	52 267 979
قروض التجهيز	55 461 129	58 369 891	54 606 691	56 761 870
قروض عقارية	56 147 102	54 542 287	54 570 189	55 574 063
قروض أخرى	6 695 097	4 644 391	1 652 113	8 779 041
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	561 695	1 058 799	1	1
سندات المعاملة والتوظيف	51 616 324	49 367 508	53 428 916	47 097 782
سندات الخزينة وقيم مماثلة	38 807 089	32 842 678	37 038 022	30 275 265
سندات الدين الأخرى	2 691 012	1 384 140	1 294 142	1 597 791
سندات الملكية	10 118 223	15 140 690	15 096 752	15 224 726
أصول أخرى	3 035 592	2 425 647	3 785 551	3 841 105
سندات الاستثمار	10 225 201	9 195 147	6 089 132	6 023 736
سندات الخزينة وقيم مماثلة	10 225 201	9 195 147	6 089 132	6 023 736
سندات الدين الأخرى	0	0	0	0
سندات المساهمة و استعمالات مماثلة	12 475 572	12 529 449	13 761 859	13 734 316
ديون تابعة	0	0	0	0
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار	1 485 490	1 618 377	1 262 341	1 216 628
أصول ثابتة غير ملموسة	1 824 486	1 895 942	1 897 711	1 953 125
أصول ثابتة ملموسة	2 291 343	2 853 555	3 019 011	3 203 160
مجموع الأصول	292 349 868	288 818 390	288 120 647	290 521 665

بالآلاف الدراهم

التصنيف الأول 2016	2015	2014	2013	الخصوم
0	0	0	0	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
24 327 487	29 870 277	41 530 448	53 993 083	ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
6 372 949	12 281 017	6 455 549	6 359 784	تحت الطلب
17 954 538	17 589 260	35 074 899	47 633 299	لأجل
205 853 895	200 959 041	190 719 730	174 134 658	ودائع الزبناء
124 631 862	122 356 505	116 140 652	105 275 973	حسابات دائنة عند الطلب
26 433 534	26 010 094	25 234 472	23 679 523	حسابات التوفير
43 514 734	44 289 925	41 123 434	37 972 152	ودائع لأجل
11 273 765	8 302 517	8 221 172	7 207 010	حسابات أخرى دائنة
6 494 321	7 048 901	9 292 042	7 744 448	أوراق مديونية مُصدرة
6 494 321	7 048 901	9 292 042	7 744 448	أوراق مديونية قابلة للتداول مصدره
0	0	0	0	اقتراضات سنديه مصدره
0	0	0	0	أوراق مديونية أخرى مُصدرة
8 332 452	6 096 756	5 875 482	17 339 107	خصوم أخرى
2 880 253	2 761 704	2 634 425	1 726 395	مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف
0	0	0	0	مخصصات احتياطية مقتنة
0	0	0	0	إعانات، صناديق عمومية مخصصة وصناديق الضمان الأخرى
11 802 413	10 760 507	9 778 262	10 034 909	ديون تابعة
420	420	421	420	فوارق إعادة التقييم
26 350 000	24 916 000	23 407 000	22 052 401	أقساط مرتبطة بالرأسمال
2 035 272	2 035 272	2 035 272	2 035 272	الرأسمال
0	0	0	0	المساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
160	6 351	1 194	-312	مرحل من جديد (-/+)
0	0	0	0	صافي الأرباح في انتظار التخصيص (+/-)
2 444 991	3 665 418	3 544 114	3 289 487	صافي الأرباح للسنة المالية (-/+)
290 521 665	288 120 647	288 818 390	292 349 868	مجموع الخصوم

بالآلاف الدراهم

2.VI. حساب العائدات والتكاليف 2013 - النصف الأول 2016

التنصف الأول 2016	التنصف الأول 2015	2015	2014	2013	حساب العائدات والتكاليف
I. عائدات الاستغلال البنكي					
483 071	567 980	1 093 373	1 127 904	1 095 866	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
4 527 542	4 673 404	9 201 032	9 512 053	9 539 872	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
178 472	269 868	482 483	646 626	568 528	فوائد وعائدات مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية
1 255 845	1 257 995	1 419 320	1 272 033	1 324 216	عائدات على سندات الملكية
180 056	188 512	394 119	272 712	156 437	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
703 143	635 017	1 355 915	1 269 742	1 265 049	عمولات على تقديم خدمات
3 343 560	3 521 895	4 903 198	5 014 218	2 286 956	عائدات بنكية أخرى
10 671 688	11 114 671	18 849 440	19 115 288	16 236 924	المجموع I
II. تكاليف الاستغلال البنكي					
219 373	425 273	799 578	1 335 585	1 302 654	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
1 412 989	1 440 952	2 936 838	3 022 955	3 022 096	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
128 107	154 570	282 806	369 168	392 180	فوائد وتكاليف مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدرة
156 183	182 988	359 451	172 758	96 649	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
2 501 853	2 749 475	3 629 997	2 766 270	1 287 941	تكاليف بنكية أخرى
4 418 505	4 953 258	8 008 670	7 666 736	6 101 520	المجموع II
III. صافي الإيرادات المصرفية					
15 876	20 384	162 247	62 905	129 157	عائدات الاستغلال غير البنكية
0	0	0	225	0	تكاليف الاستغلال غير البنكية
IV. التكاليف العامة للاستغلال					
950 957	918 923	1 854 299	1 773 329	1 683 047	تكاليف المستخدمين
57 420	57 236	119 315	111 132	108 632	الضرائب والرسوم
885 965	828 457	1 723 759	1 619 660	1 536 632	تكاليف خارجية
8 246	13 071	21 229	8 856	5 519	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
204 878	200 687	403 363	413 765	402 492	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
2 107 467	2 018 374	4 121 965	3 926 742	3 736 322	المجموع IV
إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل					
985 057	1 186 408	1 724 473	1 520 530	1 492 915	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة
277 486	452 377	563 457	406 555	211 614	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
209 220	282 430	486 528	1 033 546	604 066	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
1 471 763	1 921 215	2 774 458	2 960 631	2 308 595	المجموع V
استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة					
477 371	1 186 408	791 275	675 084	489 971	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة
22 242	452 377	69 391	76 787	47 726	تحصيل الديون الهالكة
64 571	282 430	240 470	61 517	69 500	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
564 183	694 862	1 101 136	813 388	607 197	المجموع VI
3 254 011	2 937 070	5 207 730	5 437 247	4 826 841	VII الأرباح الجارية
2 494	2 777	5 442	14 446	4 653	عائدات غير جارية
50 823	54 712	94 764	83 439	84 430	تكاليف غير جارية
3 205 683	2 885 135	5 118 408	5 368 254	4 747 064	VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
760 692	636 125	1 452 990	1 824 140	1 457 578	الضرائب على النتيجة
2 444 991	2 249 010	3 665 418	3 544 114	3 289 486	IX. صافي الأرباح للسنة المالية

VII. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

1.VII. الحويلة الموطدة 2013 - النصف الأول 2016

التصف الأول 2016	2015	2014	2013	
الأصول				
15 428 384	12 580 486	8 842 320	12 830 730	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
50 605 404	58 297 966	52 389 822	40 687 887	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	-	-	-	أدوات التغطية المشتقة
35 661 699	33 000 427	30 805 290	29 175 729	أصول مالية متاحة للبيع
16 632 480	21 179 662	19 305 251	18 277 416	السلفيات والديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
264 172 319	252 918 815	255 056 498	250 749 882	السلفيات والديون على الزبناء
-	-	-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
7 654 455	7 916 008	10 928 820	10 225 201	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
23 442	395 789	137 676	35 435	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
541 337	516 412	448 327	669 866	الضريبة المؤجلة - أصول
8 364 259	7 973 730	7 491 499	8 182 804	حسابات التسوية وأصول أخرى
1 390 517	893 528	97 089	-	أصول غير جارية موجهة للتفويت
89 667	98 622	920708	103 621	مساهمات المؤمن لهم في أرباح مؤجلة
91 460	102 952	116 861	112 666	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
2 036 370	1 875 923	1 830 545	1 309 214	العقارات الاستثمارية
5 026 064	4 953 082	5 056 788	4 947 698	الأصول الثابتة الملموسة
1 847 861	1 708 144	1 731 443	1 552 585	الأصول الثابتة غير الملموسة
6 675 195	6 667 144	6 684 704	6 718 819	فوارق
416 240 914	411 078 692	401 843 640	385 579 553	مجموع الأصول
الخصوم				
175 892	165 236	135 266	179 058	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
1 378 007	1 090 129	1 965 441	1 294 521	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	-	0	0	أدوات التغطية المشتقة
27 512 983	32 511 095	41236001,87	53 613 257	الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
280 441 944	274 514 736	257 881 178	237 607 910	ديون تجاه الزبناء
12 407 397	13 743 666	14 253 845	12 766 065	سندات المدبونية المُصدّرة
-	-	0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
234 774	296 624	1 222 376	471 405	الضريبة الجارية - خصوم
2 036 447	1 782 425	1 700 513	1 469 254	الضريبة المؤجلة - خصوم
11 668 126	8 848 300	8 961 596	8 569 717	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	0	0	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
24 753 959	23 873 972	22 212 075	20 205 854	المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
1 627 180	1 513 117	1 745 890	1 296 878	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
144 011	153 865	147 819	135 543	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
12 649 077	11 356 370	9 979 663	10 034 909	ديون تابعة
10 151 765	10 151 765	10 151 765	9 466 523	رأس المال و احتياطات مرتبطة
27 013 651	24 905 872	24 258 638	23 385 449	احتياطات موطدة
23 442 833	21 420 642	20 163 454	19 600 550	- حصة المجموعة
3 570 819	3 485 230	4 095 184	3 784 900	- حصة الأقلية
1 089 685	871 352	851 090	16 973	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
2 956 016	5 300 168	5 140 484	5 066 237	صافي الأرباح للسنة المالية
2 495 419	4 501 781	4 355 244	4 141 115	- حصة المجموعة
460 596	798 387	785 240	925 122	- حصة الأقلية
416 240 914	411 078 692	401 843 640	385 579 553	مجموع الخصوم

بآلاف الدراهم

2.VII. حسابات العائدات والتكاليف الموطدة 2013 - النصف الأول 2016

النصف الأول 2016	النصف الأول 2015	2015	2014	2013	
8 565 032	8 677 038	17 336 355	17 498 851	17 165 140	فوائد وعائدات مماثلة
2 800 590	2 925 769	5 935 421	6 472 577	6 585 060	فوائد وتكاليف مماثلة
5 764 442	5 751 269	11 400 934	11 026 273	10 580 080	هامش الفوائد
2 450 109	2 189 692	4 566 042	4 301 420	4 078 924	عمولات محصلة
282 885	247 517	525 758	426 256	349 017	عمولات مدفوعة
2 167 223	1 942 175	4 040 284	3 875 163	3 729 908	هامش على العمولات
			3 777 540	2 302 021	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
1 785 967	1 629 056	2 944 577			صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
201 181	211 914	183 561	346 238	627 053	نتيجة أنشطة السوق
1 987 148	1 840 969	3 128 139	4 123 778	2 929 074	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
3 329 131	2 966 204	6 482 827	6 039 398	5 572 981	عائدات الأنشطة الأخرى
3 156 251	2 746 940	6 055 166	5 614 858	4 934 596	تكاليف الأنشطة الأخرى
10 091 693	9 753 677	18 997 018	19 449 755	17 877 445	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
4 125 553	3 922 368	7 959 562	7 680 810	7 183 144	التكاليف العامة للاستغلال
450 989	418 973	851 162	827 963	764 660	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
5 515 150	5 412 335	10 186 295	10 940 982	9 929 641	النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 1 104 030	- 1 162 502	-2 217 045	-3 034 430	-1 866 633	تكلفة المخاطرة
4 411 121	4 249 833	7 969 250	7 906 552	8 063 008	نتيجة الاستغلال
					حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
110	6 262	12 471	20 004	16 626	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
17 786	15 178	122 573	46 892	53 551	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
-	-	-	0	0	الأرباح قبل احتساب الضرائب
4 429 017	4 271 273	8 104 295	7 973 448	8 133 184	الأرباح قبل احتساب الضرائب
1 473 001	1 511 709	2 804 127	2 832 964	3 066 948	ضرائب على الأرباح
2 956 016	2 759 564	5 300 168	5 140 484	5 066 237	صافي الأرباح
460 596	447 693	798 387	785 240	925 122	الأرباح خارج المجموعة
2 495 419	2 311 871	4 501 781	4 355 244	4 141 115	صافي الأرباح حصة المجموعة

بآلاف الدراهم

الفصل الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

1. مخاطر أسعار الفائدة والصراف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/G/2001 .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

▪ المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وتدبير المخاطر ؛

▪ تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصراف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق" مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

✓ تتبع شهري للتعرض لمخاطر الصراف يسمح بحساب القيمة المقدرة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصراف في المؤسسة ؛

✓ رفع تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصراف مقارنة مع الحدود المسطرة.

▪ وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المقدرة للمخاطرة Var^8 من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصرف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة **RISKMETRICS** التي طورتها " جي بي موركان" قصد التمكن من قياس القيمة المقدرة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمردود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

ويفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المقدرة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المقدرة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعية الصرف والمواد الأولية وخيارات الصرف.

I-1 مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

يعرض الجدول التالي الوضعيات إلى غاية متم يونيو 2016 والقيم المعرضة للمخاطر ليوم واحد و 10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	الوضعية	القيمة المعرضة للمخاطرة ليوم واحد	القيمة المعرضة للمخاطرة لعشرة أيام
الصرف	81 016 617	645 400	2 040 933
سندات الملكية	127 301 952	2 290 475	7 243 119
السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	41 756 110 798	69 323 467	219 220 051

بالدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

I.2 -مخاطر الصرف

إن كل مؤسسة بنكية معرضة لمخاطرة الصرف التي تستمد أصولها من مختلف الأنشطة البنكية (مساهمات، فروع بالخارج، قروض بالعملات الأجنبية، سندات بالعملات الأجنبية، اقتراضات بالعملات الأجنبية، مقايضات، خيارات الصرف، الصرف لأجل، ...) . ويمكن للمؤسسة البنكية أن تسجل تطورا غير إيجابي لنسب الصرف المستقبلية وتحقق بالتالي انخفاضا لها مشها التوقعي . ويمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية 30 يونيو 2016 كما يلي :

العملة	الوضعية بالعملة	الأسعار	مقابل القيمة (بالآلاف الدراهم)	النسبة المئوية من الأموال الذاتية
الدراهم الإماراتي	3 895	2,662	10 369	0,04%
الدولار الكندي	861	7,552	6 501	0,02%
الفرنك السويسري	235	10,015	2 350	0,01%
الكرونة الدانماركية	490	1,460	716	0,00%
الدينار الجزائري	2 541	0,089	225	0,00%
الجنيه الأسترليني	567	13,172	7 473	0,03%
الين الياباني	61 657	0,095	5 872	0,02%
الدينار الكويتي	21	32,383	693	0,00%
الدينار الليبي	80	7,777	625	0,00%
الأوقية الموريتانية	4 028	0,027	110	0,00%
الكرونة النرويجية	5 256	1,167	6 133	0,02%
الريال السعودي	5 001	2,607	13 037	0,05%
الكرونة السويدية	2 789	1,153	3 216	0,01%
الدينار التونسي	2 317	4,483	10 388	0,04%
الدولار الأمريكي	12 651	9,779	123 715	0,45%
اليورو	35 503	10,868	385 866	1,41%
راند جنوب إفريقيا	1 426	0,658	938	0,00%
الين والريمنبي الصيني	327	1,471	481	0,00%

بالآلاف - المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية 30 يونيو 2016 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى حوالي 14,4 مليار درهم :

أقل من 3 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	6 أشهر - 12 شهرا	أطول من 6 أشهر	التغطية (بملايين الدراهم)
10 224	3 694	2 579	3 120	

المصدر : التجاري وفا بنك

1.3 - تدبير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في على مجموعة من نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية ويتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر فار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملية التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، فضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

المخاطر السيولة

من الضروري أن تترتب عن نشاط التحويل الخاص بالمؤسسات البنكية مخاطر السيولة. فباختلاف آجال الاستعمالات والموارد، تنتج فوارق على مستوى الحصيلة في حجم الأصول والخصوم مما ينجم عنه مخاطر السيولة.

في حالة اختلالات بنوية، يمكن أن يتعذر على البنك الحصول على سيولات وفق الشروط العادية من حيث الحجم ونسبة الفائدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تؤدي الاحتياجات المستقبلية لإعادة التمويل إلى خفض الهوامش التوقعية.

ويقصد بمعامل السيولة التنظيمي النسبة بين عناصر الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز على أمد قصير و التعهدات بواسطة توقيع المستلثة من جهة و المتطلبات عند الطلب قصيرة الأمد والتعهدات الممنوحة بواسطة توقيع من جهة أخرى.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة المغرب	التطور
31 مارس 06	92,80%	
30 يونيو 06	87,20%	-5,60 pts
31 دجنبر 06	96,40%	+9,20 pts
31 مارس 07	77,60%	-18,80 pts
30 يونيو 07	131,40%	+53,80 pts
31 دجنبر 07	107,90%	-23,50 pts
30 يونيو 08	101,60%	-6,30 pts
31 دجنبر 08	100,60%	-1,00 pt
31 مارس 09	121,01%	+20,41 pts
30 يونيو 09	100,90%	-20,11 pts
31 دجنبر 09	107,98%	+7,08 pts
31 مارس 10	94,73%	-13,25 pts
30 يونيو 10	91,48%	-3,25 pts
31 دجنبر 10	94,16%	+2,68 pts
31 مارس 11	87,02%	-7,14 pts
30 يونيو 11	95,04%	+8,02 pts
31 دجنبر 11	95,40%	0,36 pt
30 يونيو 12	80,56%	-14,84 pts
31 دجنبر 12	81,63%	1,07 pt
31 دجنبر 13	70,18%	-11,45 pts

المصدر : التجاري وفا بنك

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصيرة الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصيرة الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخزينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

وهكذا، ابتداء من يوليو 2015، تلزم البنوك بمراعاة معامل أدنى للسيولة بنسبة 60% ، ينبغي رفعه تدريجيا بعشر نقط سنويا ليبلغ 100% في سنة 2019 .

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التاريخ	معامل السيولة قصير الأمد	التطور
31 دجنبر 14	120,00%	+38,9 pts
30 يونيو 15	114,00%	-6,0 pts
31 دجنبر 15	178,40%	+58,4 pts
30 يونيو 16	131,40%	+17,3 pts

المصدر : التجاري وفا بنك

III تدبير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان" داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيحة الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

توزيع تعهدات المؤسسة⁹

حسب قطاعات النشاط

يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازاة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين.

ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك مع منم يونيو 2016 على الشكل التالي :

- تمثل المؤسسات المالية- المجموعات القابضة والتأمينات 16% بتطور نسبته 1,0 نقطة مقارنة مع سنة 2015. وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 8,0% والإنعاش العقاري حوالي 6,0% باستقرار مقارنة مع سنة 2015.

حسب الأطراف المقابلة

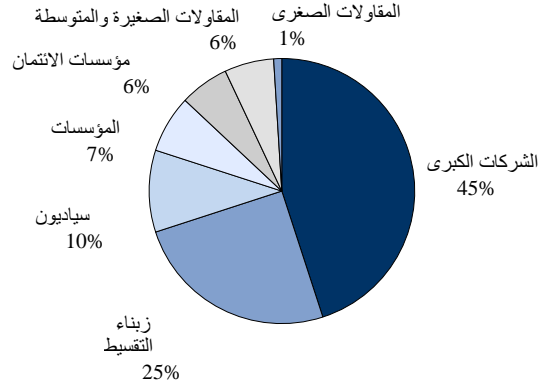
بناء على تقييم يراعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة.

وتشكل التركيزات المحتملة للمخاطر موضوع دراسة منتظمة يترتب عنها عند الاقتضاء عمليات تصحيحية.

⁹ المصدر : التجاري وفا بنك

ويتجلى هذا التنوع كما يلي :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 30 يونيو 2016

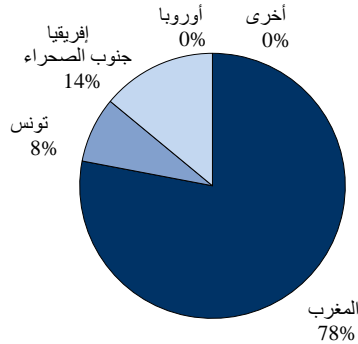


المصدر : التجاري وفا بنك باستثناء المقاولات الصغرى

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة 78,0%، متبوعا بتونس. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 30 يونيو 2016



المصدر : التجاري وفا بنك

على مستوى المغرب، تمثل جهة الدار البيضاء الكبرى لوحدها أزيد من 67% من تعهدات البنك، متبوعة بجهة الشمال الغربي (الرباط-طنجة) بحوالي 19%، ثم مكناس-فاس و سوس -الصحراء والريف - المنطقة الشرقية التي تمثل 3% من التعهدات لكل منطقة في حين تمثل الجهات الأخرى 4% المتبقية.

ويعزى هذا التركيز للعوامل التالية :

- لأن جهات الدار البيضاء والرباط تمثل " القلب الاقتصادي والمالي والإداري" للمملكة ؛
- توطين حسابات أهم مشاريع البنيات التحتية التي تم إطلاقها وإنجازها على مستوى الأقاليم في الدار البيضاء والرباط .

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتقريب يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، تركز مقاربة التقريب الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح لكل مؤسسة ائتمان باختيار الأنظمة و المناهج الأكثر ملائمة لنشاطها.

وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التقريب بمعاييرين مختلفين : مخاطرة تعثر المقرض والعوامل الخاصة بالمعاملة. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقعي ويأخذ بعين الاعتبار الرأي البشري.

ومن حيث الوثائق، يجب تتميط نظام التقريب وإجراءاته العملية. ويجب على الخصوص أن يعالج بعض الجوانب بشكل عميق كالنتوع في المحفظة و معايير التقريب ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات حول أهم المقرضين وخصائص التسهيلات.

علاوة على ذلك، يجب أن تتوفر البنوك على نظام متين للتصديق على دقة و تناسق أنظمة ومساطر التقريب وكذا تقدير جميع العوامل الكبرى للمخاطرة. ويجب عليها أن تبين لسلطات المراقبة بأن منهجيتها للتصديق تمكنها من تقييم منجزات أنظمتها الداخلية للتقريب وتقييم المخاطرة بشكل ملحوظ ومتناسق.

ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التقريب الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين : سلم للتقريب من 6 درجات (أ، ب ، ج ، د ، ه ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدر. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010 ، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتقريب الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات " بازل 2". و فضلا عن العناصر المالية ، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التقريب أساسا على تقريب الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة . ويمنح التقريب لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التقريب. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب ، ج ، د ، ه ، و، ز، ح)

التقريب	مستوى المخاطرة
أ	جيد جدا
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
هـ	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جدا
ح	تخلف عن الأداء

المصدر : التجاري وفا بنك

ويتميز نظام التتقيط بالخصائص التالية :

- النطاق : محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري ؛
- تركز منهجية التتقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تتقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معاينة لسنة واحدة ؛
- وينتج حساب تتقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط : تتقيط مالي وتتقيط نوعي وتتقيط سلوكي ؛
- ✓ يرتكز التتقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاول وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية ؛
- ✓ يرتكز التتقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاول. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات ؛
- ✓ يرتكز التتقيط السلوكي على هيئة الحساب.
- ويخضع كل تتقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تتقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل ؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...) ؛
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطرة وكالات التتقيط الدولية ؛
- ويمنح التتقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التتقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :

✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى د

✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف من هـ إلى ز ؛

✓ الأطراف المقابلة في حالة تعثر الأداء : الصنف ح (المشكوك فيها، التراضي ، التوطيد ، التحصيل ، التموين)

- استعمال التتقيط الداخلي : يشكل التتقيط الداخلي حالياً جزءاً لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التتقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتتقيط المخاطرة ؛
- تحيين التتقيط : يدرس من جديد تتقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تتقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة ، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تتقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.

نظام التتقيط هو نظام ديناميكي، ويتوخى من مراجعته السنوية ما يلي :

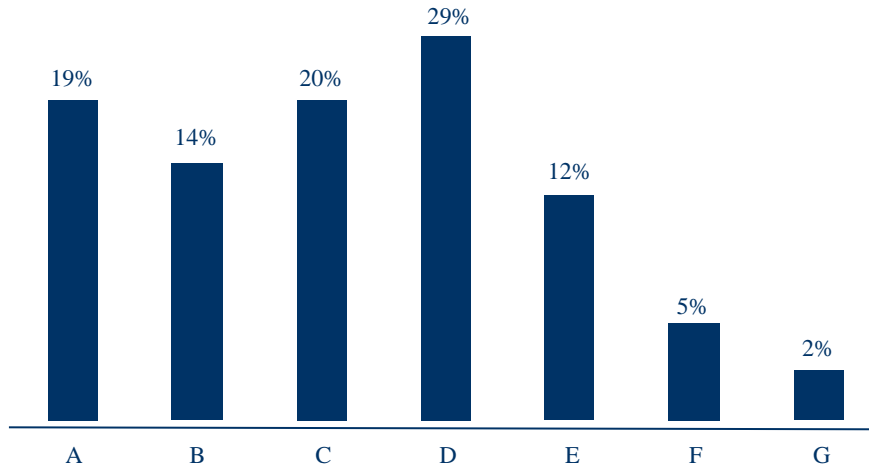
▪ اختبار القدرة التوقعية لنموذج التقييم ؛

▪ التأكد من ضبط احتمالات التعثر في الأداء بشكل جيد.

وبخصوص مراقبة جودة المخاطر ، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة.

وعلى صعيد التعهدات، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية 30 يونيو* 2016



المصدر : التجاري وفا بنك

* لا يتضمن هذا النطاق الإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري والملفات غير النشيطة والأشخاص الذاتيين والملفات المتنازع بشأنها

وابتداء العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) .

وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2".

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية 30 يونيو 2016 :

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الراهنة	القيمة المحاسبية الإجمالية	
-	-	-	-	45 345 237	45 345 237	سندات المعاملة
-	-	-	-	28 885 926	28 885 926	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	916 826	916 826	سندات
-	-	-	-	351 427	351 427	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	15 191 058	15 191 058	سندات الملكية
32 895	32 895	75 407	-	1 736 460	1 769 355	سندات التوظيف
-	-	58 142	-	1 378 142	1 378 142	سندات وقيم مماثلة
-	-	17 059	-	287 684	287 684	سندات
-	-	-	-	36 966	36 966	سندات حقوق أخرى
32 895	32 895	206	-	33 668	66 563	سندات الملكية
-	-	40 118	-	5 936 741	5 936 741	سندات الاستثمار
-	-	40118	-	5 936 741	5 936 741	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	-	-	سندات
-	-	-	-	-	-	سندات حقوق أخرى
المصدر : التجاري وفا بنك						

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الراهنة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة ، يتم تشكيل مخصص احتياطي.

IV المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة إلى غاية متم يونيو 2016 :

النصف الأول 2016	2015	2014	2013	
22 743	22 142	21 974	19 079	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامه 1) (1)
27 475	26 610	26 793	22 737	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
222 466	210 337	209 137	185 951	المخاطر المرجحة (3)
10,22%	10,5%	10,51%	10,26%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (3) / (1)
12,35%	12,7%	12,81%	12,23%	نسبة الملاءة (3) / (2)

المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

نسبة ملاءمة الـ تجاري وفا بنك هي كما يلي خلال 81 أشهر الـ قادمة*

17 دجنبر	يونيو 71	16 دجنبر	
38	35	37	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) (1)
47	44	44	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
372	359	335	المخاطر المرجحة (3)
10,09%	9,84%	10,93%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (3) / (1)
12,71%	12,29%	13,26%	نسبة الملاءمة (3) / (2)

المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

يـ خلال 81 أشهر الـ قادمة نسبة ملاءمة الـ تجاري وفا بنك هي كما على أساس فردي *

17 دجنبر	يونيو 71	16 دجنبر	
25	23	27	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) (1)
32	29	33	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
244	238	232	المخاطر المرجحة (3)
10,14%	9,83%	11,78%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (3) / (1)
12,96%	12,22%	14,04%	نسبة الملاءمة (3) / (2)

المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات فردية

يـ أخذ بـ عين الـاع تـ بار إـصدار سـندات تـاب عـية لأجل لا محدود بـ مـ بلـغ 005 ملـ يونـ درهـم، و إـصدار* سـندات تـاب عـية لأجل محدود بـ مـ بلـغ 0051 ملـ يونـ درهـم

تظل النسب التوقعية للتجاري وفابنك على أساس فردي وموطد خلال 18 شهرا القادمة أكبر بكثير من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0% على مستوى نسبة الملاءمة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 (CET1) و 12,0% على الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير الرأسمال.

ويستجيب إعداد نسب الملاءمة على أساس فردي وعلى أساس موطد للمعايير الدولية للجنة بازل و تنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهم مخاطر الائتمان والسوق و التشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2007) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .

ويتعين على مجموعة التجاري وفابنك على أساس فردي وموطد احترام :

- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية تساوي على الأقل 8,0% (وتدمج هذه العتبة واجب تكوين دعامة للحفظ انطلاقا من الأموال الذاتية تعادل 2,5% من المخاطر المرجحة) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% ؛

كما يتعين على مجموعة التجاري وفابنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:

- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
- اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
- اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
- سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

علاوة على ذلك، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 2015 بتقييم النظام المالي في إطار برنامج " FSAP- FINANCIAL SECTOR ASSESSMENT PROGRAM " الموجه ل :

- تقييم النظام المالي المغربي في مجمله ؛
- تحديد نقط الضعف وصياغة التوصيات اللازمة لتعزيز قدرة القطاع المالي على مقاومة الأزمات الماكرواقتصادية ومخاطر انتقالها عبر الحدود من خلال إنجاز اختبارات الضغط (آلية تسمح باختبار مقاومة الأزمات الماكرواقتصادية والمالية) ؛
- توجيه توصيات في إطار تقرير FSSA بناء على تقرير FSAP وتقرير البنك الدولي الرامي للرفع من استقرار النظام البنكي.

وتظهر نتائج تقرير FSAP بأن المجموعات البنكية الثمانية التي تمثل 90% من مجموع حصيلة القطاع سجلت نسبة ملاءة قدرها 13,8% إلى غاية ممت 2014 مقابل حد ادنى تنظيمه قدره 12,0%. كما تفوق النسبة المتوسطة CET1 متطلبات بنك المغرب.

وتظهر كذلك نتائج اختبارات الضغط التي تم إنجازها على نسبة الملاءة المناعة الجيدة لمستوى الأموال الذاتية العامة للقطاع من اجل امتصاص الأزمات الماكرواقتصادية.

انطلاقا من يناير 2019، ولاعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواحترازية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل12 شهرا.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. زيادة على ذلك، سيقوم التجاري وفابنك بعد موافقة قبلية من مجلس إدارته بنشر نسبة ملاءته في افق 18 شهرا. وسيتم هذا النشر عند كل حصر للحسابات السنوية او في تاريخ وسيط في حالة وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية.

من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال، يصل الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية الفعلية CET1 للتجاري وfabnk إلى غاية 30 يونيو 2016 والأموال الذاتية الأساسية (CET1) النظرية الذي يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 إلى حوالي 9,4 مليار درهم.

V تدبير مخاطر الدول

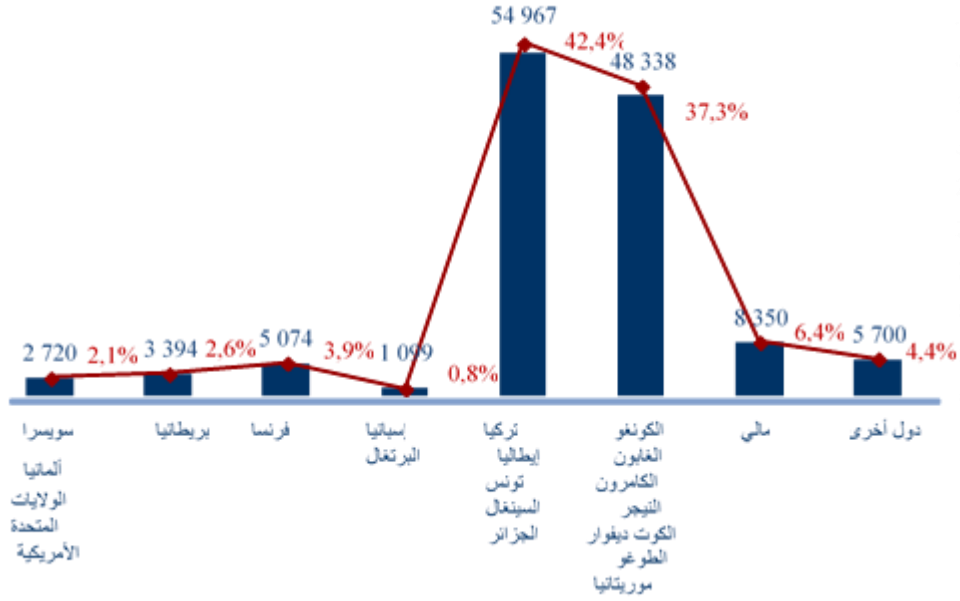
أنجزت هيئة مخاطر الدول خلال السنة المالية 2015 بدعم من مستشار خارجي دراسة بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول. وهمت هذه الدراسة :

- تشخيص المنظومة الموضوعية وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع قياس بتجارب دولية ؛
- إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقارنة تدرجية.
- إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتنقنين وتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدبير مخاطر الدول.

منهجية تدبير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر. وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعه هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدرهم والعملات الأجنبية ؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 9,4% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية إلى غاية متم دجنبر 2015 تتركز في بلدان يصنف مستواها المقدر للمخاطر من جيد جدا (A1) إلى مقبول (A4) ، أي مستوى المخاطر في المغرب). وبالنسبة للباقي، فيتعلق الأمر أساسا باستثمارات استراتيجية للبنك في إطار اقتناء مصارف إفريقية تابعة للمجموعة ؛



المصدر : التجاري وفا بنك

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
 - إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم " في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز و فيتس و كوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك و أدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
 - إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيطات الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
 - إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطرة الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
 - يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطرة الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
 - تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
 - تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...)
 - اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القصوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالا، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.



المصدر : التجاري وفا بنك

VI مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط.

VI.1 مخاطر التشغيل

يندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفا بنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداثها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل خارطة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفا بنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليل من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛

- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر

VI.2 خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي
- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيّبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة.

VII المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. هذه تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيوليات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في

ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه). ومن ناحية أخرى يجدر التذكير بأنه لا توجد أية مقارنة معيارية في السوق المغربية لتقييم شروط السندات موضوع هذا الإصدار، وخصوصا مقارنة مع علاوة المخاطر المقدمة؛

■ المخاطر المرتبطة بتعدد الأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في جال بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي على القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي يجعل تعقيد هذه السندات من عملية تدبيرها أو تثمينها أمرا معقدا ؛

■ المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ويمكن للمصدر ألا يمارس خيار التسديد الذي يتمتع به ؛

■ المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات : بشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعة لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية. وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية أو العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في حدود المبالغ المتوفرة. في حالة انخفاض القيمة الاسمية، لا يعتبر المصدر مسؤولا تجاه حاملي السندات في الحد من التوزيعات. وإذا لم يتم احترام النسب التنظيمية المذكورة آنفا، يمكن لبنك المغرب محل أو إضافة إلى عقوبات تأديبية ينص عليها القانون 103-12 (القانون البنكي) منع مؤسسة ائتمان من توزيع أرباح الأسهم الموزعة على المساهمين أو الحد منها وذلك طبقا لمقتضيات المادة 91 من القانون البنكي ؛

■ المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة السمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار بيان المعلومات وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق (بعد تأثير ضريبي) بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية . CET 1

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر .

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي . و يبلغ مبلغ رفع القيمة الاسمية من صلاحية المصدر ولم يتم تحديدها بشكل محدد .

ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية في لجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% (نسبة 10,22% على أساس حسابات الشركة و 10,05% على أساس موطد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2016) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% (مقابل نسبة 12,35% على أساس حسابات الشركة و 12,50% على أساس موطد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2016) .

✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

▪ المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلياً أو جزئياً) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته. ولا يمكن اعتبار إلغاء القسائم كحالة لتخلف المصدر عن الأداء تجاه حاملي السندات موضوع هذا الإصدار.

بيد أنه يمكن للتجاري وفابنك أن يقرر حسب ما يراه لازماً الرفع من قيمة القسيمة للأداء التي تصير أكبر من مبلغ القسيمة المحدد طبقاً لطريقة الحساب المبينة في هذا البيان للمعلومات. إلا أن الزيادة في الفوائد لا ترتبط بوقوع عدة أحداث محددة (كإلغاء القسائم السابقة). كما يمكن أن تكون الزيادة التلقائية في القسائم غير منسجمة مع المصالح الاقتصادية والمالية للمصدر ومساهميه.

علاوة على ذلك، فالمبلغ السنوي للفوائد التي ستؤدي في إطار هذه العملية تظل ضعيفة مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية للبنك وبالتالي فمساهمتها في احترام النسب التنظيمية تبقى محدودة إن لم نقل غائبة. لهذا الغرض، لا يعتزم التجاري وفابنك اللجوء إلى إلغاء أداء مبلغ الفوائد في إطار سياسته لتوجيه المخاطر التنظيمية.

▪ عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع سبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للشندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :

- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع الحوادث أو تطور مادي في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة، لا سيما على مستوى طريقة حساب النسب الاحترازية ؛
- ✓ ارتفاع في الحصيلة لا يرافقه ارتفاع كاف في مستوى الأموال الذاتية ؛

✓ توزيع استثنائي مهم للأرباح على المساهمين ؛

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفابنك ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

▪ المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تتسجم السندات موضوع هذا البيان للمعلومات بحكم تعقيدها من متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر ان يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصورا.

▪ المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا البيان عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

✓ خيار التسديد المبكر ؛

✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛

✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

▪ المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا البيان للمعلومات. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاستعادة من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/35/2016. ب تاريخ 7 دجنبر 6102 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم حسب الكيفيات المبينة في هذا الملخص.